

الأزمة المالية العالمية الأسباب، الانعكاسات والحلول

فضيل رابح*

ملخص

هذا المقال يتمحور حول الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة المالية العالمية، كالسياسة النقدية والمالية الأمريكية وأثرها على انتعاش السوق العقاري، ثم كيف أن تغير سعر الفائدة أدى إلى تأزم هذه السوق، بالإضافة إلى تراجع دور الدولة و عجز صندوق النقد الدولي عن القيام بمهمته الأساسية. كما تركز على الإجراءات الاحتوائية التي قامت بها أمريكا والدول الأخرى، واتفاق قمة الدول العشرين على إعادة رسملة صندوق النقد الدولي. وأخيرا التطرق إلى بعض الحلول الممكنة لمواجهة انعكاسات هذه الأزمة.

دور الدولة، الأزمة المالية، صندوق النقد الدولي، السوق العقاري F33 f59

إن وجود خلل في نظام تسيير اقتصادي معين إنما يعود ذلك إما لسوء تطبيق المبادئ و الأسس النظرية التي يتركز عليها هذا النظام، أو إلى قصور كبير في هذه المبادئ و النظريات الاقتصادية على مسايرة الواقع. من هذا المنطلق يمكن إن نرجع أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية إلى عدة جوانب و أسس نظرية. هذا ما سنتناوله في هذه الورقة مع التعرض إلى الانعكاسات و الحلول لهذه الأزمة.

1 اسباب الأزمة

11 زيادة وتقلص دور الدولة

عند ظهور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المعتمدة على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و حصر وظيفتها في الدفاع و الأمن والقضاء، و تبني سياسة دعه يعمل، دعه يمر لادم سميث، و الاعتقاد بان التوازن يتم في السوق عن طريق اليد الخفية لريكاردو، سارت اقتصاديات دول العالم وفق هذا المنهج معتمدة على سياسات اقتصادية العرض لتحقيق اكبر ربح ممكن، لذلك أطلأ أرباب العمل آنذاك طول يوم العمل، إذ وصل إلى 17 ساعة حسب ما ذكره كارل ماركس في كتابه رأس المال، و استغلوا المسنين و حتى الأطفال في العمل، و لم يهتموا بجانب الطلب، أي المستهلك و قدراته الشرائية و رغباته... واستمروا في التركيز على غزارة الإنتاج (العرض) و تحقيق الأرباح، إلى أن اصططموا بأزمة الكساد العالمية (1929). عندها بدا الاقتصاديون يتساءلون عن

* أستاذ محاضر بالمرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي fodrabah@hotmail.com

مدى صلاحية تلك المبادئ النظرية الكلاسيكية، التي أوصلت الاقتصاديات التي سارت على مبادئها إلى طريق مسدود، و أصبحت عاجزة عن تقديم تفسير لنتائج هذه الأزمة ولحلها.

ولم تكن أنذاك مؤسسة مالية نقدية دولية، تحكم وتنظم و تسير أسعار صرف العملات بين الدول، لذلك سادت في الفترة (1925-1935) موجة تخفيضات أسعار الصرف التنافسية بين الدول، حرب أسعار الصرف، لغرض تصريف منتجاتهم المكسدة.

و في سنة 1936، جاء الاقتصادي الانجليزي جون مينا رد كينز، بأفكار مخالفة لأفكار النظريات القائمة على أساس العرض وعدم تدخل الدولة (النظريات الكلاسيكية)، فنظرية كينز ركزت على جانب الطلب والدور المعبر لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى، و بدأت تظهر مفاهيم اقتصادية جديدة (تهتم بالمستهلك) كمفاهيم التسويق و دراسة لسوق... وبينت هذه النظرية أن حرية عمل الأسواق لا تؤدي حتما و بشكل آلي إلى التشغيل الكامل لجميع الموارد، حتى و إن كانت هذه المبادئ صالحة لوقت ما، فإنها لا تصلح لجميع الأوقات والظروف.

و عليه يمكن القول إن نظرية كينز المعتمدة على جانب الطلب و تدخل الدولة ، استطاعت أن تقدم تفسيراً لحالات الركود و الانكماش التي آلت إليها اقتصاديات دول العلم آنذاك.

21 عدم فعالية النظام النقدي الدولي

وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة في 1945، تم إنشاء صندوق النقد الدولي (مؤتمر برتن وودز) وأسندت إليه مهمة الإشراف على تسيير القواعد و الآليات التي تحكم وتنظم نظام المدفوعات بين الدول، أي النظام النقدي الدولي، ومن أهمها المحافظة على استقرار أسعار الصرف ، وذلك من خلال تقديم قروض قصيرة الأجل للدول التي تعاني من عجز غير مزمّن في موازين مدفوعاتها وبالضبط في الميزان التجاري، و هذا حتى تعيد هذه الدولة أو تلك توازنها الخارجي، ولا تلجأ إلى التخفيض من القيمة الخارجية لعملة (تخفيض سعر الصرف).

كما أصبح الدولار الأمريكي منذ هذا المؤتمر (برتن وودز) هو العملة الوحيدة المقبولة في التجارة الدولية و له قابلية التحويل إلى ذهب، و ساد في هذه الفترة (1945-1971) نظام سعر الصرف الثابت المرتكز على الدولار، وسارت اقتصاديات العالم على مبادئ النظرية الكينزية المعتمدة على اقتصاد الطلب، وعرفت هذه الفترة زيادة في النمو والتنمية، و توسع في التجارة الدولية ، وتشغيل معتبر للمواد بما في ذلك اليد العاملة...

هذا مع العلم أن انتقال رؤوس الأموال كان خاضعا للعديد من القيود منذ تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي إلى غاية بداية السبعينات، أين بدأت هذه الحواجز تنهار أمام حركة رؤوس الأموال، إذ أصبحت هذه الأخيرة في تزايد مستمر ووصل حجمها إلى أضعاف ما وصل إليه حجم تجارة السلع والخدمات.

من خلال تدفقات الاستثمار المباشر وغير المباشر، وتزامن هذا مع الثورة التكنولوجية وما رافقها من تطور في نظم الاتصال والمعلومات، مما سمح بانتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة من مركز مالي لآخر في العالم وبكميات هائلة. ومن ثمة وجد الصندوق نفسه عاجزا أمام مواجهة مشكلة التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال هذه ، وهي المهمة

التي لم تطلب منه أصلا ولم يكن مهيباً للقيام بها، الأمر الذي جعل موارده المالية غير كافية لأداء مهمته الأساسية، بسبب ارتفاع حجم التجارة الدولية، ومن ثمة عدم قدرة الصندوق علي تأمين استقرار أسعار الصرف ، وعلى المحافظة على نظام المدفوعات بين الدول الأعضاء يتميز بالحرية و الاستقرار الاقتصاديين .

و مما زاد في تعطيل آلية التصحيح للصندوق، هو العجز المتراكم والمستمر لميزان المدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، ووقف الصندوق عاجزا أمام ظاهرة استمرار هذا العجز دون أن يتمكن من القيام بأي جهد تصحيحي. و كان من المفروض أن يقوم بفرض الإجراءات و التدابير التصحيحية، خاصة فيما يخص سعر الصرف، التي تؤدي إلى تصحيح الخلل، لاسيما إذا كان هذا الخلل هيكلي كما هو الشأن لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

بتعبير آخر، الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت في استمرار إنفاقها على الاستهلاك و الاستثمار (الخاص والعام) و على أنشطتها السياسية والعسكرية و حروبها في الخارج بغير حساب، وبما يفوق بكثير قدراتها الإنتاجية والادخارية، مما يعني أن تمويل هذا الإنفاق كان على حساب مدخرات الدول الأخرى، مستغلة في ذلك وضعية ومكانة عملتها، كعملة احتياطية والوحيدة في العالم، و هي المكانة التي أتاحها لها التاريخ (في مؤتمر برتن وود) ولن يتيحها لأي دولة أخرى.

إذ كان من المفروض أن تقوم الولايات المتحدة بسياسات انكماشية، وان تقوم بتخفيض سعر صرف الدولار إزاء الدول المحققة لفائض في موازين مدفوعاتها ، وهذا حتى يعود التوازن لميزانها التجاري.

وهكذا فان بروز الولايات المتحدة كدولة عجز كبير و مستمر ، وتفرد الدولار بدور العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم، بالإضافة إلى هيمنتها على إدارة الصندوق، كل هذا سمح لهذا الوضع غير المستقر وغيرا لمتوازن أن يستمر .

31 هيمنة الرأسمال المالي على الرأسمال الحقيقي

إن التوسع الهائل في أسواق المال العالمية ،أدى إلى زيادة تشابكها وارتباطها ، إذ أصبح الاقتصاد الدولي اليوم بصدد صناعة مالية حقيقية، تم على إثرها تزايد رؤوس الأموال التي تتبادل يوميا بين الأسواق المالية الدولية المختلفة و بسرعة كبيرة ، وأصبحت رؤوس الأموال تتحرك وتتنمو دون أن تربطها صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل للتجارة . مؤكدا بذلك سيطرة الاقتصاد الرمزي (الافتراضي) على الاقتصاد الحقيقي، حيث تتداول مختلف أشكال الثروات على شكل أسهم وسندات و اذونات الخزينة ، بشكل شبه منفصل على الاقتصاد الحقيقي، أي على عمليات الاستثمار والإنتاج و الاستهلاك في مناخ تسوده المضربات الضخمة.

41 أزمة سوق الرهن العقاري الأمريكي

في الواقع أن هذه الأزمة بدأت بوادرها في بداية سنة 2001، على شكل أزمة انكماشية في السوق العقارية الأمريكية، إذ تميز بقلّة العرض في العقارات وارتفاع أسعارها و زيادة التشدد في تقديم القروض العقارية الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية إلى العمل على انتعاش هذه السوق، و بسرعة دون دراسة المترتبات على المدى الطويل،

فتم تبني سياسة نقدية مالية توسيعية، هدفها تسهيل تقديم القروض العقارية دون دراسة جيدة للقدرة التسديدية للمقترضين من طرف بنوك الإقراض العقاري.

ولقد شجع الرواج الكبير لهذه السوق في الفترة (2001-2006)، بسبب هذه السياسة التوسعية، على تشجيع البنوك وشركات الإقراض على التمادي في تقديم القروض مرتفعة المخاطر، من خلال منح قروض للمقترضين بدون ضمانات كافية، ومقابل سعر فائدة أعلى، والغاية من ذلك هي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لمؤسسات الاقتراض (فقامت بعملية المجازفة).

كما أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل قامت هذه البنوك (ومعظمها كانت في وضعية مالية حرجية) بمجازفة ثانية ببيع هذه القروض إلى شركات داخل أمريكا و خارجها، لتقوم هذه الشركات بعمل هذه القروض على شكل أوراق ضمان لشركات أخرى، وتم إنشاء صناديق متعددة لهذه القروض ليتم بيعها وشراؤها مثل البورصة واستمرت المضاربة على هذه الصناديق... ليتم بناء هياكل اقتصادية متعددة على أصل واحد فقط (العقارات) إذ إذا انهار هذا الأصل يؤدي إلى انهيار الكل، و هو ما حدث بالفعل، إذ أن سهولة التوريق أدت إلى سهولة التسليف وهذه الأخيرة أدت إلى شراء العقارات بأضعاف مضعفة، وشجعت على زيادة العرض طالما أن الطلب أصبح فعال.

إلا أن تغير (ارتفاع) سعر الفائدة أدى إلى تغير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في انخفاض أسعار المنازل وبدأت الأزمة في بداية 2007 عندما عجز عدد كبير من المقترضين عن سداد ديونهم، و أصبح عددهم يعد بالملايين، وتزايدت ظاهرة استيلاء المقرضين (البنوك) على العقارات و كثرة المواجهات بين المقترضين و المقرضين، إذ بلغ حجم القروض الغير مسددة نحو 100مليار دولار ارتفع عدد المنازل المعروضة للبيع بأمريكا بـ 75%، حيث بلغ عددها 2.2 مليون منزل الأمر الذي أدى إلى عجز شركات كبرى عن السداد بالتزاماتها، فمنها من طلبت المساعدة ومنها من أعلنت إفلاسها.

ونظرا لأهمية الوزن النسبي للنظام المالي و المصرفي الأمريكي في الاقتصاد العالمي، إذ يحتوي على أكثر من 9000 بنك، أي ثلث الجهاز المالي الدولي، البعض من هذه البنوك في حالة جيدة، أما البنوك المحلية (أكثر من 6000 بنك) كان البعض منها في وضعية مالية حرجية (مهدة بالإفلاس) وكان من المفروض أن لا تجازف في تقديم القروض بسهولة وبدون دراسة جيدة للقدرة التسديدية solvabilité للزبائن ووفق شروط BAL2او (BAL1). إلا أنها جازفت وقدمت قروض كثيرة حتى للأشخاص الذين ليس بحوزتهم أي دخل، ظننا منها انه في حالة عجز هؤلاء على التسديد تأخذ عقاراتهم (المنازل) التي اشتروها من خلال تلك القروض، و ظننا منها أن قيمة هذه العقارات في حالة تزايد مستمر.

هذا بالإضافة إلى ارتباط نظام التمويل لكبريات الشركات الصناعية بالتمويل البنكي على شكل قروض (اقتصاد الديون)، إذ أن تمويل هذه الشركات الكبيرة أكثر من 75% منه يتم عن طريق البنوك (قروض)، مما يعني أن إفلاس البنوك هو إفلاس تلك المؤسسات الصناعية، و تنتقل الأزمة من إطارها النقدي إلى إطارها الحقيقي، أي تصبح الأزمة في إنتاج السلع والخدمات، و في التشغيل، و نظر لارتباط اقتصاديات بلدان العالم، بسبب تراجع دور الدولة أمام زيادة تنامي ظاهرة العولمة من خلال زيادة تغلغل نشاط الشركات الصناعية الكبيرة، فهذا يعني أن الأزمة تصبح انعكاساتها و ارتداداتها عالمية أيضا، فانخفاض الطلب في دولة ما له تأثير على انخفاض العرض في دولة أخرى وهكذا...

2 انعكاسات الأزمة

إن تضرر البنوك والشركات المالية خاصة العقارية منها، نظرا لعجز الأفراد المقترضين عن سداد قروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة و تراجع أرباحها وتآكلت قيم أصولها، مما أدى بالعديد منها إلى الإعلان عن إفلاسها، و قد خلق هذا كله حالة عامة من عدم الثقة و التخوف في الأوساط المالية و العقارية، أدى ذلك إلى تشدد و تردد البنوك في منح القروض ،سواء للمؤسسات أو للبنوك الصغيرة أو للأفراد، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة حادة في السيولة و الائتمان المتاح للاستهلاك و الاستثمار، و انعكس هذا فيما بعد على كافة القطاعات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى فإن مناخ عدم الثقة و نقص في السيولة، خلق مناخ آخر من التوقعات التشاؤمية لدى المستثمرين و المضاربين في السوق الأمريكي، وقد أدى ذلك إلى موجات متصاعدة من البيع في الأسواق المالية و النقدية و الأصول العقارية، وإلى تراجع كبير في أسواق الأسهم في البورصة الأمريكية وتآكل كبير في الأصول العقارية .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن أزمة الرهن العقاري الحالية،هي أخطر من الأزمات السابقة نظرا لكون أن العقارات هي من السلع الأساسية العالية القيمة، كما أن الطلب عليها مرتبط هو الآخر بالسلع المعمرة ،والتي تأخذ هي الأخرى نسبة هامة من دخول المستهلكين، هذا ما يوحى إلى أن الآثار الانكماشية لهذه الأزمة سوف لا تقتصر على قطاع العقارات فقط ،بل ستمتد إلى تراجع عام في الاستهلاك و الاستثمار و الدخل والإنتاج وارتفاع البطالة، خاصة وإن هذه الأزمة تزامنت مع ظروف اقتصادية كلية صعبة يعاني منها الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، كالعجز المستثمر في الميزان التجاري، إذ لم يحقق هذا الأخير منذ 1971 أي فائض، ووصل هذا العجز إلى أكثر من 800 مليار دولار في سنة 2008. وكذا العجز في الموازنة العامة، إذ تجاوز 450 مليار دولار عند الثلث الأخير من سنة 2008، أما المديونية (الدين العام والخاص) فقد تجاوز 10 تريليون دولار في نفس السنة.

ومن ناحية أخرى فإن تنامي ظاهرة العولمة و الانفتاح، قد ساهمت في تزايد حجم التبادل التجاري الدولي و الاستثمارات الدولية بشقيها الحقيقي والمالي، و زادت من تشابك و ترابط اقتصاديات دول العالم ، خاصة عن طريق أسواق المال، الأمر الذي جعل أن أي خلل ينشأ في هذه الأسواق تنتقل آثاره بسرعة لمعظم دول العالم. خاصة إذا كان هذا الخلل في السوق الذي له وزن ثقيل في الاقتصاد الدولي كالسوق الأمريكي، إذ أن هذا الأخير يمثل ثلث السوق العالمي (يشمل أكثر من 9000 بنك)، ولعل هذا ما جعل أزمة الرهن العقاري الأمريكي تتحول إلى أزمة مالية عالمية خارجة عن نطاق سيطرة أي دولة من دول العالم منفردة، ولذلك فإن القرارات المتعلقة بحلول معالجة هذه الأزمة لابد وأن تكون قرارات جماعية (دول العالم).

وقد يكون من أسوأ تداعيات الأزمة الحالية تأثيرها في العمالة، إذ من المتوقع أن يكون هناك ارتفاع في معدلات البطالة في العالم ككل، وفي البلدان المتقدمة اقتصاديا على الخصوص و نظرا لارتباط اقتصاديات دول العالم بشكل كبير بالاقتصاد الأمريكي، لاسيما بالدولار عن طريق النظام النقدي الدولي، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة سيولة نقدية حادة في كثير من الدول، كبريطانيا ،ألمانيا و اليابان.

12 على البلدان الصناعية

إن النقص في السيولة النقدية وبالتالي انكماش القدرة التمويلية للبنوك، يؤدي إلى انكماش في تمويل الشركات الصناعية والإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليص من حجم نشاطها كإغلاق بعض فروعها أو وقف مشاريعها التوسعية، وإغلاق الشركات الصغيرة الغير قادرة على الصمود أمام العاصفة المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة عندما تسرح هذه الشركات جزء من عمالتها لغرض تقليص حجم إنفاقها .

إن الزيادة في البطالة تعني انخفاض في القدرة الشرائية، ومن ثم انخفاض الطلب على السلع التي تنتجها هذه الشركات، مما يؤدي إلى تقليص مرة أخرى في حجم الإنتاج، وقد أعلنت الكثير من الشركات الصناعية كصناعة السيارات عن خسائر كبيرة، وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة وإلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين.

22 على الدول النامية

إن تقليص حجم النشاط الاقتصادي في الشركات الصناعية للدول المتقدمة سوف يؤدي إلى تقليص الطلب على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، وإلى الهروب والانسحاب للاستثمارات الأجنبية في الأسواق الناشئة في هذه الدول، وهذا يعني تقليص كبير لصادرات الدول النامية التي تعتمد معظمها على أسواق الدول الصناعية (كصادرات الغاز والبتروöl).

كما أن التأثيرات الهامة للازمة الحالية ستكون في تدهور قيمة عملات كثيرة من الدول، أي انخفاض أسعار صرف العملات، مما يعني ذلك تضخما (زيادة في أسعار الواردات) في أسعار السلع الأساسية التي تستوردها الدول النامية

32 على الاقتصاد الجزائري

إن انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري مرهونة بمدى فعالية السياسة الاقتصادية التي تنتهجها السلطات المعنية لمواجهتها . و بداية يمكن أن نشير إلى أن ما قامت به فيما يخص عملية تسديد الديون الخارجية هو عمل جيد، إذ أن حجمها حاليا لا يتجاوز 5 مليار دولار .

أما في الجانب المصرفي والمالي، فسوف لن تتأثر كثيرا، وهذا نظرا لعدم تفاعل الجهاز المصرفي والمالي الجزائري (نظرا لضعفه) مع النظام المالي الدولي، وهو عكس بلدان الشرق الأوسط التي خسرت أكثر من 200 مليار دولار نظرا لتفاعل بنوكها مع البنوك العالمية، إلا أن هذه البلدان سوف تسترجع أموالها، طالما أن المعالجة الحالية لازمة (تحسين السيولة النقدية) قد جنب النظام المالي الدولي الانهيار، وطالما أن البنوك الكبيرة بقيت في منأى عن خطر الإفلاس.

أما على مستوى الاقتصاد الحقيقي فالاقتصاد الجزائري مرتبط كثيرا بقطاع التجارة الخارجية، إذ أن معظم صادرات الجزائر هي مادة أولية (الغاز والبترو) و هذه مقومة كلها بالدولار و بالتالي انخفاض قيمة الدولار يعني انخفاض قيمة الصادرات، كما أن انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة بسبب تقلص الصناعات التي تغذيها هذه المادة و هذا يعني انخفاض قي كمية التصدير .

أما من جهة الواردات فالجزائر أيضا مرتبطة بالقطاع الخارجي، إذ أنها تستورد أكثر من 70 % من المواد الغذائية، هذا فضلا عن استيراد السلع التجهيزية و الوسيطة ، فعند انخفاض عرض (الإنتاج) هذه السلع بسبب الأزمة، يعني هذا ارتفاع الأسعار مما يعني زيادة في قيمة واردات الجزائر دون الزيادة في كميتها مما ينعكس سلبا على مجالات التشغيل (البطالة) و الاستثمار .

3 إجراءات معالجة الأزمة

إن ما قامت به الحكومة الأمريكية من سياسية مالية نقدية على الصعيد الوطني والدولي، لم يتجاوز المعالجات النقدية للأزمة، التي استطاعت من خلالها أن تتفادى انهيار نظامها المصرفي و بالتالي العالمي وهذا انجاز مهم جدا، إذ أن أزمة 1929 تحولت من أزمة في قيم الأسهم و السندات والأصول المالية إلى أزمة انهيار مصرفي، وبالتالي إلى ركود وانكماش اقتصادي عميق، فهذه الأزمة علمتنا أن لا نسمح بانخفاض السيولة تحت حد معين و إلا سنصل إلى انهيار مصرفي عالمي .

هذا ما ألحت عليها لولايات المتحدة الأمريكية في قمة مجموعة العشرين دولة (في بداية شهرا فرييل 2009 في لندن) التي تمثل 85% من إجمالي الناتج العالمي و 80% من حجم التجارة العالمية. إذ أن الحلول التي اقترحتها أمريكا (وعارضتها كل من فرنسا وألمانيا) كانت تستند إلى أسس المدرسة النقدية التي تؤكد على مدى فعالية خلق النقود (السيولة) في خلق الطلب الفعال، و بالتالي تحفيز الاستثمار و زيادة مناصب الشغل.

ولهذا الغرض بذات تم الاتفاق في هذه القمة على إعادة رسملة صندوق النقد الدولي، بضخ ما قيمته 1100 مليار دولار منها 500 مليار توجه إلى زيادة موارد الصندوق لتصبح 750 مليار، و الباقي يوزع بين دعم التجارة بين الدول و تقديم مساعدات للدول الفقيرة، تم تزويد الصندوق بهذه السيولة أملا في استعادة عمل آليته المعطلة والقيام بالدور الذي أنيط له في برتن وودز ، وهو العمل على استقرار أسعار الصرف و مراقبتها، وتقديم قروض وفرض إجراءات وبرامج تصحيحية للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعات ، لاسيما العجز المزمن (الهيكلي) كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن عملية إعادة رسملة مؤسسات برتن وودز مشكوك في نجاحها طالما لم تتم إعادة قولبة الآليات التي يسير عليها النظام النقدي الدولي.

كما أن عملية ضخ 5 تريليون في الاقتصاد الأمريكي، توجي بشكوك حول قدرة هذه الأخيرة على توفير هذا الحجم الهائل، حتى وإن تعلق الأمر بعملية تسهيل الذهب أو التسليف من الصناديق السيادية و القطاع الخاص، فان هذا غير كافى لتوفير تلك السيولة، مما يعني اللجوء مرة أخرى إلى عملية طبع الدولار بدون تغطية حقيقية له (على المكشوف)، ولعل هذا ما دفع الصين (صاحبة الفائض) إلى الشروع في تحويل الدولارات التي بحوزتها إلى حقوق

السحب الخاصة DTS على مستوى صندوق النقد الدولي، و هذا احتياطا منها من انهيار الدولار باعتباره العملة الوحيدة للاحتياطي الدولي.

إن النجاح في تقادي أزمة مصرفية لا يعني إطلاقا النجاح في تقادي انعكاساتها على الاقتصاد الحقيقي، أي على البطالة و الإنتاج و الاستهلاك والاستثمار والحسابات الخارجية... الخ. وفي هذا السياق فإن الأزمة المالية الحالية ستؤدي إلى ركود وانكماش اقتصادي في كل البلدان دون استثناء، إلا أن حدة انعكاساتها و مدتها سوف تختلف من دولة إلى أخرى، حسب أوضاع كل دولة، ووفقا إلى السياسات التي سوف تتبعها كل دولة لمواجهة هذه الأزمة.

وقد تكون عودة إلى الحالة الحمائية الانغلاقية لدى العديد من الدول، وهذا بسبب الانكماش الذي ستحدثه هذه الأزمة، مما يؤدي إلى زيادة التراجع في نمو حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات، و حجم الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال بين الدول، وإلى تباطؤ تقدم المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة OMC. كما أن الأثر المباشر للأزمة سيصيب الدول المنخرطة في السوق المالي الدولي، كما يصاب الدول الأكثر انفتاحا ، أي التي يشكل قطاع التجارة الخارجية فيها نسبة كبيرة من ناتجها الاجمالي.

و يمكن تصور حلول معالجة الأزمة الحالية من خلال الأسباب التي أدت إليها، ومن جهة الإجراءات الاحتوائية التي اتخذت، والمطلوب اتخاذها لتخفيف أثارها السلبية الأولية المتتالية.

13 الجانب النقدي

و يتمثل في تلك السيولة التي تم ضخها في المؤسسات المالية والمصرفية لدى الدول المتقدمة لمنع انهيار مصرفي و مالي دولي كما حدث في أزمة 1929، إلا أن المعالجة النقدية التسليفية غير كافية وحدها لمنع الآثار السلبية الثانوية في الاقتصاد الحقيقي، وفقا لمقولة كنز في كتابه النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد "يمكن أن تجيء بالحصان للمياه ولكن لا يمكنك أن تجبره على أن يشرب " أي أن مجرد توفر الأموال لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإقراض، وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي، خاصة إذا كان هناك مناخ يسوده شكوك وتخوف و عدم الثقة، بسبب دخول الاقتصاد في فخ السيولة، أي تفضيل السيولة النقدية على غيرها من الأصول الأخرى حتى وإن كانت حقيقية .

23 الجانب الاقتصادي الحقيقي

إن فعالية الإجراءات النقدية السالفة الذكر مرهونة بإجراءات أخرى تعمل على تشجيع الاستهلاك والاستثمار، لاسيما الخاص منه، مثل تخفيض الضرائب خاصة على أصحاب المداخل المتوسطة و الصغيرة، لأن هؤلاء ينفقون على الاستهلاك نسبة أعلى من نسبة الزيادة في مداخيلهم (الميل الحدي للاستهلاك) مما يفعل أصحاب المداخل المرتفعة، بالإضافة إلى تخفيض الضريبة على القيمة المضافة مع زيادة الإنفاق الحكومي، لاسيما في

الاستثمارات الجارية. باختصار هدف السياسة المالية التي تنتهجها الدولة يجب أن يكون منصبا على الاستقرار الاقتصادي الحقيقي وليس المالي والنقدي.

33 الجانب التنظيمي

يجب على الدولة إعادة دورها في الرقابة على الأسواق خاصة الأسواق المالية، و على المؤسسات المالية ووضع ضوابط و حدود صارمة تمنع المبالغة في الاقتراض. كما لا بد أيضا من التشديد على ضرورة تفعيل مؤسسات الرقابة القائمة كالبنوك المركزية ومؤسسات الرقابة على المصارف ومؤسسات الرقابة على البورصات، و محاربة ظاهرة تبييض الأموال و الغش والاحتيال.

وكما سبق وان ذكرنا، أن النظام النقد الدولي (صندوق النقد الدولي) لم يعد قادرا على تحقيق الأهداف التي سطرت له عشية انعقاد مؤتمر برتن وودز . كما أن هذا النظام يعمل اليوم في مجال اقتصاد دولي أصبح أكثر تعقيدا مما كان عليه يوم تأسيسه، وبالتالي فان إصلاحه لابد أن يمر عبر استبدال نظام المدفوعات الدولية حاليا والذي يركز على الدولار بعملة دولية جديدة كوحدة حسابية (أي العودة إلى الاقتراح الذي قدمه كنز سنة 1943) وعلى الورق فقط مثل وحدة حقوق السحب الخاصة DTS وتكون بكميات كافية لتأمين تغطية العمليات التجارية الدولية، بما في ذلك حركة رؤوس الأموال.

أما العمليات التجميلية التي قامت بها قمة العشرين 20 دولة في بداية شهر افريل 2009 لصالح صندوق النقد الدولي، فإنها لن تضمن عدم وقوع الاقتصاد الدولي في أزمات أخرى .

وأخيرا ليس مبالغة في القول إذا قلنا أن دور الدولة سوف يعود بقوة لتدخل في المجال الاقتصادي، ويعاد التوازن بين دور الدولة ودور الأسواق، فلا تطفئ الأسواق على الدولة كما هو الحال حاليا ، وهذه العودة لدور الدولة نستشف بوادرها من خلال الأزمة الحالية التي اضطرت حكومات الدول المتقدمة وعلى رأسها الحكومة الأمريكية، إذ عندما بلغت الأزمة ذروتها في شهر سبتمبر 2008 حينما أوشكت المؤسسات العملاقين في التمويل العقاري على الانهيار (فريدي ماك وفاني ماي) تدخلت الحكومة الأمريكية على تأميم الشركتين على الفور، وجرى نفس الشيء لأكبر شركة لصناعة السيارات (جنيرل موتورز) عندما أعلنت إفلاسها رغم الدعاية الايديولوجية عن حرية السوق وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد ، كل هذا من شأنه أن يؤثر في مسار العولمة فتعود بعض الصلاحيات إلى الدولة على حساب الشركات العملاقة العابرة للقرارات، ويعاد التوازن في الفكر الاقتصادي وفي السياسات الاقتصادية، فيما بين اقتصاديات العرض من جهة واقتصاديات الطلب من جهة أخرى، و سيعاد اكتشاف أفكار واقتراحات ونظريات جون مينا رد كينز وإعادة الاعتبار إليها.

المراجع

- 1- رضوان سمير عبد الحميد، 2005 المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ط1، مصر دار النشر للجامعات.
- 2- طلفاح احمد، 2005، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية، الكويت المعهد العربي للتخطيط.
- 3- عطون مروان، 2005، الأسواق المالية والنقدية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ط3، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، ج2.
- 4- هندي منير إبراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، الإسكندرية منشأة المعارف للتوزيع.
- 5- التوني ناجي، ماي 2004، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29، متاح على (www.arab.sa)، تاريخ الاطلاع (2009-05-15).
- 6- البصري فهد محسن، 13-14 مارس 2009، مدققو الحسابات .. و الأزمة الاقتصادية العالمية، مداخلة في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، متاح على (www.isegs.com)، تاريخ الاطلاع (2009-05-17).
- 7- اسامة عبد الله، 2009، تفاصيل خطة اوباما لدعم الاقتصاد الأمريكي، واشنطن، متاح على (www.Saudiinfocus.com)، تاريخ الاطلاع (2009-05-10).
- 8- شحاتة حسين، اقتراحات وتوصيات للخروج من الأزمة المالية الرأسمالية، مصر جامعة الأزهر، متاح على (www.darelmashora.com)، تاريخ الاطلاع (2009-06-11).
- 9- العناني خليل، الاقتصاد الأمريكي بين الفساد والعولمة، المركز العربي للدراسات المستقبلية، متاح على (www.Isegs.com)، تاريخ الاطلاع (2009-06-16).

10-Jorion Paul, 2008. La crise, des supprimes au financier planétaire. Ed. Fayard, paris.

11- Bonanza Patrick ,2008 .Les banquiers ne paient pas l'addition. Ed. Hachette. Paris.

12 - Artus Patrick, 2008. La crise financière. Causes et réformes nécessaires, (dir), coll. Les cahiers-Le cercle des économistes, Ed. PUF.Paris.

13- Kindleberger Chrles ,2005. Histoire mondiale de la spéculation financière. Éd valor, Paris.

14- Spard Jérôme ,2002. L'économie de la panique, éd La découverte, Paris.

- 15- André Orléan, 1999. Le pouvoir de la finance. Éd. Odil Jacob, Paris.
- 16- André Philipe, 2000. Histoire des faits économiques et sociaux de 1800à1945, première édition, Dalloz, Paris.
- 17- Louis Mucchielli Jean et Mayer Thierry, 2005.Economie internationale. Éd. Dalloz, Paris